

# التطورات الاقتصادية الدولية

## نظرة عامة

واصل الاقتصاد العالمي عام 2013 تعافيه البطيء من تداعيات الأزمات المالية التي مر بها خلال السنوات الست الماضية والتي أثرت سلباً على مستويات الطلب الكلي، وأدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات البطالة. وعمقت سياسات التقشف المالي المتبناة في العديد من الدول المتقدمة خلال عام 2013 لضبط أوضاع المالية العامة من مستويات تأثر الطلب الكلي بتلك التطورات، فيما خفف استمرار السياسات النقدية التيسيرية من أثر تلك التداعيات على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة وبخاصة دول منطقة اليورو خلال عام 2013 إلى تبني تدابير للتقشف المالي وتقليص الأجور مما أضعف من فرص نمو الناتج والتوظيف في تلك الدول، كذلك عانى الاقتصاد الأمريكي من تراجع مستويات النشاط الاقتصادي على ضوء السياسات المالية التقييدية التي أثرت على مستويات الإنفاق العام. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني، فقد حقق معدلات نمو متواضعة خلال العام رغم حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجديدة لحفز النمو الاقتصادي وخفض مستويات الدين العام.

كذلك لم تكن الدول النامية والأسواق الصاعدة أفضل حالاً مع انخفاض معدلات النمو المحققة في هذه البلدان سواء نتيجة لاستمرار ضعف مستويات الطلب الخارجي على صادراتها أو نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال العام. وقد قامت الدول النامية خلال عام 2013 بتبني سياسات توسعية استهدفت دعم الطلب المحلي للتخفيف من أثر تراجع مستويات الطلب الخارجي على صادراتها وتحقيق معدلات نمو أكثر توازناً.

وكمحصلة لهذه التطورات، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 ليصل إلى 3.0 في المائة مقابل 3.2 في المائة عام 2012. فعلى مستوى الدول المتقدمة، حققت اقتصادات هذه الدول معدل نمو متواضع بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدولة المتقدمة بلغت نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، إلا أنها لازالت أقل من تلك المحققة خلال عام 2012 والبالغة 5 في المائة.

وانعكاساً لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة للعام الثاني على التوالي ليصل إلى نحو 1.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 2 في المائة خلال عام 2012، حيث ساهمت عدة عوامل

في تراجع الضغوط التضخمية في عدد كبير من البلدان المتقدمة من أهمها، السياسات المالية التقشفية التي تم تبنيها في العديد من الأسواق المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم. من جهة أخرى تراجعت أيضاً معدلات التضخم المسجلة في الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى إلى نحو 5.8 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 6 في المائة في عام 2012.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلعب نحو 6978 مليار دولار في عام 2013 بارتفاع بلغت نسبته 7.2 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012 نتيجة تزايد فجوة الموارد المحلية في عدد من البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، وإن كان الارتفاع أكثر حدة في الدول النامية الآسيوية.

أما فيما يختص بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2013، فقد تأثرت بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبعدها من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام، حيث ارتفعت قيمة اليورو مقابل الدولار رغم المصاعب الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو بدعم من إعلان بنك الصين المركزي عزمه تنويع سلة العملات المتضمنة في الاحتياطات الرسمية بما يمنح وزناً أكبر للعملة الأوروبية بالإضافة إلى انخفاض تكلفة وحدة العمل في عدد من دول منطقة اليورو مقارنة بالتكلفة المثيلة في الولايات المتحدة بما يعزز من تنافسية صادرات منطقة اليورو، ويعمل على زيادة الفوائض المحققة في موازين مدفوعات هذه الدول. في المقابل ارتفعت قيمة الدولار مقابل كل من الين الياباني والجنيه الاسترليني خلال العام.

## نمو الاقتصاد العالمي

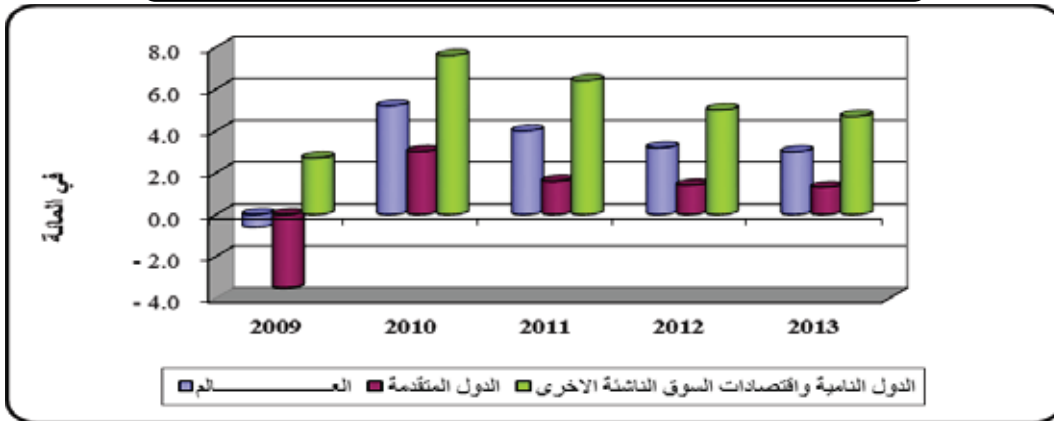
كان من المتوقع في ظل الإجراءات التي اتبعتها الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو خلال عامي 2012 و2013، أن يحقق الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 معدل نمو أعلى مما حققه خلال العام السابق عليه، إلا أنه خالف التوقعات بتحقيق معدل نمو بلغ 3.0 في المائة عام 2013 مقابل 3.2 في المائة عام 2012، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي للحد من تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للاقتصادات الأوروبية المتعثرة، إلا أن حالة عدم اليقين التي سيطرت على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى، أدت إلى استمرار التأثير السلبي للأزمة عام 2013. فقد شهد عام 2013 عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز، حيث خفضت وكالة "ستاندرد أند بورز" نهاية عام 2013 التصنيف الائتماني طويل الأجل للاتحاد الأوروبي، من المستوى الممتاز AAA إلى مستوى AA+، بما يعكس الصعوبات المالية بمنطقة اليورو.

وفي واقع الأمر، كانت هناك عوامل أخرى إلى جانب استمرار تأثير تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية ساهمت في انخفاض معدل النمو العالمي عام 2013، من أهمها تأثر معدلات النمو في عدد من الاقتصادات الناشئة والدول النامية سواء نتيجة لانخفاض صادراتها للأسواق المتقدمة، أو لحدوث بعض التوترات السياسية في تلك الدول خلال عام 2013 بما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة مثل البرازيل وتركيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وعدد من الدول العربية. وقد انعكست هذه التطورات في الأداء المتواضع لهذه الاقتصادات ونتج عنها تحقيق

دول المجموعة معدلات نمو أقل من تلك المحققة في السنوات الخمس الماضية. وبالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إلا أنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، فقد استطاعت بعض هذه الدول تعويض التراجع الكبير في الطلب على منتجاتها من الاقتصادات المتقدمة، وذلك من خلال زيادة الطلب المحلي وارتفاع نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة في ظل ما تعانيه الدول المتقدمة من صعوبات اقتصادية. كما ساهم انخفاض أسعار الفائدة العالمية، وزيادة وتيرة التعاون بين دول الجنوب، في تعزيز النمو الاقتصادي بتلك المجموعة، ليبلغ معدل النمو بالدول النامية أكثر من ثلاثة أمثال نظيره المسجل في الدول المتقدمة عام 2013.

وكمحصلة لما سبق، حققت الاقتصادات المتقدمة<sup>(1)</sup> معدل نمو بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة خلال عام 2012، في حين بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى<sup>(2)</sup> 2.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.9 في المائة عام 2012. وحققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى<sup>(3)</sup> معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة رغم أنه أقل مما حققته عام 2012، فقد بلغ معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 4.7 في المائة عام 2013 مقابل 5 في المائة عام 2012، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي والدول المتقدمة والدول النامية (2009-2013)



المصدر: الملحق (1/1).

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، حيث حققت كندا أعلى معدل نمو عام 2013 من بين الدول المتقدمة بلغ نحو 2 في المائة مقابل 1.7 في المائة العام السابق. في حين حققت الولايات المتحدة معدل نمو مرتفع نسبياً مقارنة بباقي الدول المتقدمة عام 2013، إلا أنه أقل مما حققته عام 2012، حيث بلغ معدل النمو

(1) تشمل الدول المتقدمة وفق تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2014": الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة وكندا.

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى: استراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، اسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا بالإضافة إلي الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي: هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(3) تضم الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية: إفريقيا جنوب الصحراء، وسط وشرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

بالولايات المتحدة 1.9 في المائة عام 2013 مقابل 2.8 في المائة عام 2012. وسجل الاقتصاد الياباني نمواً بنحو 1.5 في المائة مقابل 1.4 في المائة، كما حقق اقتصاد المملكة المتحدة تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ معدل نموه عام 2013 نحو 1.8 في المائة مقابل 0.3 في المائة، أما منطقة اليورو فمازالت تعاني من انكماش، وإن كان أقل من العام السابق، بلغ نحو 0.5 في المائة عام 2013 مقابل انكماش بنحو 0.7 في المائة العام السابق.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد بلغ معدل نمو اقتصادها نحو 1.9 في المائة عام 2013 مقابل 2.8 في المائة عام 2012، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يأتي بعد كندا كأفضل معدل نمو مسجل في الدول المتقدمة. وفي الواقع كانت هناك عوامل إيجابية تبشر بمعدل نمو أفضل خلال عام 2013، أهمها التحسن في مستويات الإنفاق الاستهلاكي، والذي يكتسب أهمية خاصة في الاقتصاد الأمريكي، والانتعاش الكبير المحقق في إنتاج الغاز الطبيعي والنفط ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الصخري، إلا أن تباطؤ الإنفاق الاستثماري للشركات وكذا الصادرات الأمريكية، بالإضافة إلى اتجاه الولايات المتحدة لتشديد الأوضاع المالية قد ساهم في ضعف النمو الاقتصادي لها عام 2013. كذلك فقد انعكست تداعيات توقف الأنشطة الحكومية في شهر أكتوبر في تراجع مستويات ثقة المستهلكين في الاقتصاد الأمريكي والتي تراجعت لأدنى مستوياتها خلال العام، وأدت كذلك إلى تأثير معدل نمو الناتج المحقق خلال الربع الأخير من العام نتيجة توقف الخدمات الحكومية. وبشكل عام يشار إلى أن الولايات المتحدة تأتي على رأس الدول المتقدمة التي تمكنت نسبياً من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وهو ما يعزى إلى حزمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تبنيها في إطار ما يعرف بقانون استعادة النمو "Recovery Act" والذي تضمن عدداً كبيراً من السياسات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تعافي الاقتصاد الأمريكي نسبياً من آثار تلك الأزمة، وساعدت على خفض نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج بنحو 5.7 نقطة مئوية خلال الفترة (2009-2013). كذلك كانت الولايات المتحدة واحدة من بين دولتين فقط تمكنا من بين اثني عشر دولة متقدمة، تأثرت بالأزمة المالية العالمية، من تجاوز تداعيات تلك الأزمة، والعودة إلى مستويات الإنتاجية المسجلة قبل اندلاعها.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فقد تراجع معدل الانكماش الذي سجلته المنطقة ليلبلغ نحو 0.5 في المائة عام 2013، مقابل انكماش بنحو 0.7 في المائة عام 2012. فقد ساهمت إجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وساعدت على خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل في الاقتصادات الأكثر تضرراً، إلا أن برامج التقشف الصعبة والانكماش المالي قد أثرا سلباً على النمو ومن ثم على قدرة الاقتصادات الأوروبية على خلق فرص عمل جديدة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خاصة في دول الجنوب (مصدر الأزمة). كذلك سجلت اقتصادات دول الشمال، بما في ذلك ألمانيا نمواً ضعيفاً لم يتجاوز 0.5 في المائة خلال عام 2013. ولم يكن الأمر أحسن حالاً في فرنسا وبلجيكا اللتين سجلتا معدل نمو بلغ 0.3 في المائة و0.2 في المائة على التوالي، فيما انكمش الاقتصاد الهولندي بنسبة 0.8 في المائة خلال العام.

وعلى الرغم من انكماش اقتصاد منطقة اليورو وبقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة عام 2013، إلا أن هناك ما يبشر بانتهاء الركود الاقتصادي بعد ظهور نتائج مشجعة في عدد من الدول الأوروبية كإيرلندا وإسبانيا، بعد مرور عام على تنفيذ إجراءات التقشف المالي، إضافة إلى تعافي الاقتصاد الإيرلندي نسبياً من الأزمة بعد تبني برامج إصلاح تم دعمها من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث تمكن من تحقيق أداء مرضياً وفق هذه البرامج بنهاية عام 2013، بما مكن إيرلندا من زيادة فرص العمل للمرة الأولى منذ عام 2007.

أما المملكة المتحدة، فقد سجلت نمواً بواقع 1.8 في المائة عام 2013 مقابل نمواً بلغ 0.3 في المائة عام 2012 بما يمثل أعلى معدل نمو تسجله بريطانيا منذ عام 2007. وقد انعكس النمو المحقق في ارتفاع معدل التوظيف حيث وصل إجمالي الوظائف الجديدة خلال عام 2013 لنحو 450 ألف وظيفة، كما سجلت أنشطة الإسكان استقراراً نسبياً، وتحسنت مستويات ثقة المستثمرين في الاقتصاد البريطاني، وكذلك تحسنت معدلات نمو الائتمان الممنوح، وارتفعت الصادرات البريطانية.

وفيما يتعلق باليابان، فقد كان أداء الاقتصاد الياباني دون التوقعات، حيث حقق الاقتصاد الياباني نمواً بلغ 1.5 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. وبالرغم من هذا النمو الإيجابي إلا أنه جاء أقل من التوقعات، حيث كان مستهدفاً تحقيق معدل نمو يتراوح بين 2-3 في المائة، في إطار حزمة السياسات التي أعلن رئيس الوزراء الياباني عن تبنيها للحيلولة دون حدوث انكماش اقتصادي، والتي عرفت بحزمة سياسات "أبينوميكس". وتقوم هذه السياسات على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تبني سياسة نقدية تيسيرية لحفز النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسية الين الياباني، وتبني سياسة مالية تقييدية لخفض معدلات الدين العام، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

وفي إطار هذه السياسات تم تبني سياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بتنفيذ برامج للتيسير الكمي بهدف حفز مستويات النشاط الاقتصادي وخفض قيمة الين الياباني بهدف زيادة مستويات تنافسية الصادرات. وبالفعل أسهمت هذه الإجراءات في تخفيض قيمة الين بنحو 23 بالمائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في عام 2013، إلا أن هذا الانخفاض لم يترجم إلى ارتفاع كبير في قيمة الصادرات اليابانية. كذلك استهدفت الحكومة الجديدة رفع معدل التضخم إلى 2 في المائة لحفز مستويات الناتج. ويعزى عدم تمكن الاقتصاد الياباني من تحقيق النمو المتوقع إلى عدة عوامل منها ضعف مستويات الإنفاق الاستهلاكي وعدم نموه بالمعدلات المعقودة عليه، وتباطؤ معدلات نمو الصادرات والتي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد الياباني نتيجة تأثر أوضاع الطلب العالمي بالأداء الاقتصادي المتواضع في الدول المتقدمة.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد شهدت تحسناً في معدل النمو عام 2013 ليبلغ نحو 2.3 في المائة مقابل 1.9 في المائة عام 2012، وذلك رغم تراجع معدل النمو في دول (الآسيان 5). وهذا التراجع قد يبدو منطقياً في ظل كون تلك المجموعة تعد أكثر الدول انفتاحاً على دول العالم الأخرى مالياً وتجارياً، حيث أدى هذا الانفتاح إلى جعل هذه الدول أكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية التي حدثت في أوروبا باعتبارها أكبر الشركاء التجاريين لها. فقد انخفض معدل النمو لدول (آسيان 5) ليبلغ 5.1 في المائة عام 2013 مقابل معدل نمو بنسبة 6.1 في المائة عام 2012. ويرجع هذا إلى عدم نمو الاقتصادات الأمريكية والأوروبية بالنشاط والقوة اللازمين لدفع صادرات تلك المجموعة، وخاصة أن صادراتها إلى تلك الأسواق تعد المحرك الأساسي لنمو اقتصاداتها. كذلك حد تراجع معدلات الاستثمار، وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية من فرص النمو في هذه الدول. في المقابل سجل معدل النمو في أستراليا أعلى مستوى ارتفاع منذ عام 2010، حيث بلغ نحو 2.6 في المائة عام 2013 مقابل نمو بلغ 2.4 في المائة عام 2012.

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد تأثرت سلباً خلال عام 2013 بضعف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والركود في أوروبا واليابان، وهبوط النمو في الصين، كذلك تأثر عدد من بورصات وعمليات تلك الدول جراء الانحسار في التدفقات المالية الناتجة عن توقعات الأسواق باتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي

الأمريكي بالانسحاب التدريجي من السياسة النقدية التوسعية التي تبناها أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تداعيات الاضطرابات السياسية في بعض تلك الدول. وفي هذا السياق، فقد بلغ معدل النمو لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، مقابل 5 في المائة عام 2012. وبالرغم من هذا التباطؤ تبقى هذه الدول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث مازالت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تقترب من أربعة أضعاف نمو الدول المتقدمة، وهو ما يعزى للنمو القوي للطلب المحلي في البلدان النامية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بعض الدول التي شهدت ظروف عدم استقرار سياسي خلال العام إلى دول هذه المجموعة. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجلت الدول النامية الآسيوية أعلى معدل نمو ضمن هذه المجموعة بلغ 6.5 في المائة، ورغم ارتفاع معدل نمو هذه المجموعة خلال عام 2013، إلا أنه لا يزال أقل من معدل النمو المتوسط لهذه المجموعة الفرعية خلال السنوات الخمس الماضية، وهو ما يعزى إلى تباطؤ النمو في كل من الهند والصين واللتين حقتا معدل نمو هو الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة. في المقابل، سجلت دول وسط وشرق أوروبا معدل نمو بلغ 2.8 في المائة خلال عام 2013، فيما اقتصر متوسط النمو المسجل في رابطة الدول المستقلة على 2.1 في المائة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد استقر معدل نموه عند مستواه المسجل عام 2012 والبالغ 7.7 في المائة بعد أن حقق معدل نمو بلغ في المتوسط نحو 9.2 في المائة خلال الفترة (2009 – 2012). واستطاع الاقتصاد الصيني تجاوز التأثير السلبي لركود أسواق التصدير في الولايات المتحدة وأوروبا من خلال اتجاهه إلى حفز مستويات الطلب المحلي بدلاً من الاعتماد على الطلب الخارجي على الصادرات الصينية والذي تأثر سلباً بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. واستهدفت السلطات الصينية حفز الطلب المحلي عبر دعم أوضاع الطبقة المتوسطة، وزيادة دخلها لتصبح قادرة على استيعاب جانب كبير من الإنتاج المحلي. وتركزت الجهود الحكومية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار التنمية على مختلف الطبقات للحد من التفاوت الاجتماعي الكبير بين سكان الريف والمدن، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، واحتواء الاضطرابات الاجتماعية والعرقية، وتجنب التعرض لما تعرضت له دول أخرى كالبرازيل والهند من اضطرابات سياسية أثرت سلباً على أدائها الاقتصادي.

أما الهند فقد بلغ معدل نمو اقتصادها نحو 4.4 في المائة عام 2013 مقابل 4.7 في المائة عام 2013، وهو أقل من نصف معدل النمو الذي حققته عام 2010، والبالغ نحو 11.2 في المائة. وبالإضافة إلى العوامل التي ساهمت في هذا التراجع والمرتبطة بالاقتصاد العالمي، فإن هناك عوامل داخلية أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الهندي أهمها، انخفاض مستوى أداء القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتراجع مستويات الاستثمار بسبب تخفيض التصنيف الائتماني للهند أكثر من مرة خلال عامي 2012، 2013 بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، والتي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي.

وفي البرازيل والتي صُنفت عام 2012 كسادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث معدلات النمو، فقد شهدت نمواً بلغ 2.3 في المائة خلال عام 2013 مقابل 1 في المائة عام 2012، إلا أن ذلك المعدل يقل بكثير عن معدل النمو المحقق عام 2010، والبالغ 7.5 في المائة. وقد تأثر الأداء الاقتصادي للبرازيل في عام 2013 بضعف مستويات الطلب الخارجي وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال والسياسات النقدية الانكماشية التي تم تبنيها خلال العام.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(4)</sup>، فقد تراجع متوسط معدل النمو بها خلال عام 2013 ليبلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 4.1 في المائة عام 2012، وهو ما يعزى بصورة أساسية للعوامل الخارجية المرتبطة بنمو الاقتصاد العالمي وخاصة الأوضاع في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تراجع كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول المصدرة للنفط بالمنطقة، وتأثر بعض دول المنطقة الأخرى بالاضطرابات السياسية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2011-2013)، وألقت بظلالها على الأنشطة الإنتاجية بصفة عامة، وأنشطة السياحة والاستثمار بصفة خاصة، وهو ما حد من فرص النمو.

وبالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء<sup>(5)</sup> فقد حافظت على معدل نموها، المسجل خلال عام 2012، والبالغ 4.9 في المائة، وشهدت مستويات الطلب على صادراتها ارتفاعاً، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على ضوء انخفاض مستويات ارتباطها مع الاقتصادات المتقدمة، وكونها أقل انكشافاً على الأزمات المالية الدولية، مما جعلها أقل تأثراً بالأوضاع غير المواتية التي مر بها الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة<sup>(6)</sup>، فقد واصلت معدلات نموها اتجاهها نحو الانخفاض منذ عام 2009 ليبلغ 2.1 في المائة عام 2013 مقابل نحو 3.4 في المائة عام 2012، على ضوء تعثر الإصلاحات الهيكلية، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة المتدفقة إلى تلك الدول بشكل كبير، مما أثر سلباً على النمو، كما أن الاقتصاد الروسي والذي ترتبط به تلك الاقتصادات بعدد من الروابط الاقتصادية قد عانى هو الآخر من تباطؤ النمو عام 2013.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا<sup>(7)</sup> فنظراً لكونها أكثر اعتماداً على منطقة اليورو في تصريف منتجاتها، واجتذاب رؤوس الأموال، فقد انعكس التحسن النسبي في منطقة اليورو على معدل نموها ليبلغ نحو 2.8 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 1.4 في المائة عام 2012. أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>(8)</sup> فقد انخفض معدل نموها ليبلغ 2.7 في المائة عام 2013 مقابل 3.1 في المائة في عام 2012.

(4) تشمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات، اليمن، الجزائر، تونس، المغرب، السودان، جيبوتي، موريتانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضم كذلك كل من إيران وباكستان وأفغانستان أيضاً.

(5) تضم مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكامرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، القمر، الكونجو الديمقراطية، الكونجو، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

(6) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(7) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من: ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا

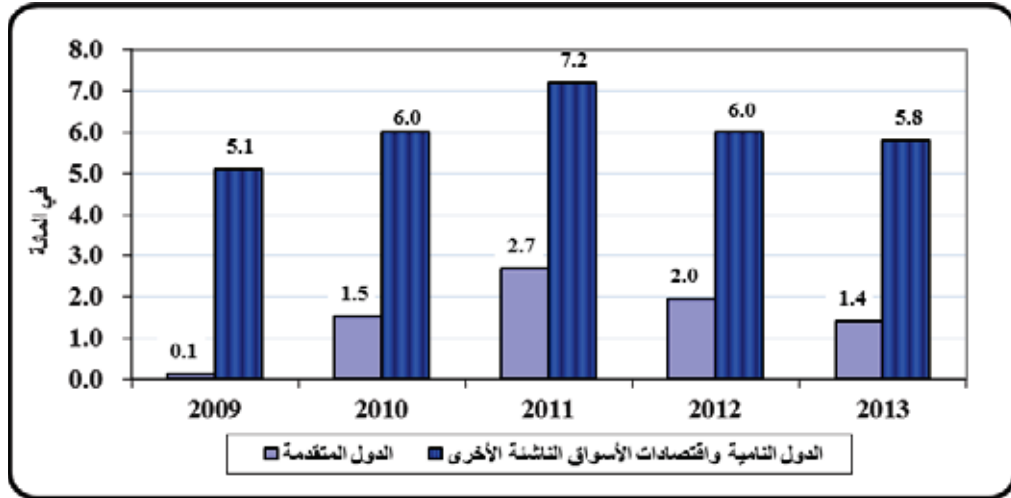
(8) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.



## التضخم

شهدت معدلات التضخم العالمية انخفاضاً للعام الثالث على التوالي بفعل عدد من العوامل أهمها تأثير الإجراءات النقشفية التي انتهجتها الدول المتقدمة على مستويات الطلب العالمي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الأقاليم الجغرافية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت أعداد المتعطلين عن العمل نحو 202 مليون شخص في نهاية عام 2013، طبقاً لتقرير "اتجاهات التشغيل العالمية 2014" الصادر عن منظمة العمل الدولية. من جانب آخر ساهم الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة والسلع الأساسية في خفض معدلات التضخم عام 2013. وكمحصلة لهذه العوامل، انخفض معدل التضخم بالدول المتقدمة ليلعب نحو 1.4 في المائة عام 2013 مقابل 2 في المائة عام 2012. كذلك انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من 6 في المائة عام 2012 إلى 5.8 في المائة عام 2013. وشهدت كافة مجموعات الدول النامية انخفاضاً في معدلات التضخم باستثناء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والتي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم، بما يعكس تأثير زيادة مستويات الإنفاق في بعض دول المجموعة التي شهدت تطورات سياسية، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2013-2009)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة انخفاض الأسعار المحلية بين المجموعات المختلفة. ففي مجموعة الدول المتقدمة، انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا ليلعب نحو 1.5 في المائة، 1.3 في المائة، 2.6 في المائة، 1.0 في المائة على الترتيب خلال عام 2013 مقابل 2.1 في المائة، 2.5 في المائة، 2.8 في المائة، 1.5 في المائة عام 2012. أما اليابان فقد بلغ معدل التضخم فيها نحو 0.4 في المائة عام 2013 مقابل قيمته الصفرية عام 2012، وذلك في ظل الإجراءات التحفيزية للاقتصاد التي اتخذتها الحكومة اليابانية لتنشيط معدلات النمو والسياسة النقدية التوسعية التي أتبعها عام 2013. كما انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة الأخرى من 2.0 في المائة خلال عام 2012 ليصل إلى نحو 1.5 في المائة خلال عام 2013. وعلى الرغم من انخفاض



معدل التضخم بشكل طفيف على مستوى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من نحو 6.0 في المائة إلى 5.8 في المائة خلال فترة المقارنة، إلا أنه يظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم المسجلة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وعدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى.

## البطالة

بالرغم من الانخفاض المحدود في معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2013 ليلعب نحو 7.9 في المائة مقابل 8 في المائة عام 2012، إلا أنه بالنظر إلي بيانات البطالة بالدول المتقدمة فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى دول منطقة اليورو، والتي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة على ضوء سياسات التقشف التي تبنتها هذه الدول مما أضعف الطلب الإجمالي، لذا فقد شهدت معدلات البطالة بتلك المنطقة ارتفاعاً لتصل إلى 12.1 في المائة عام 2013 مقابل 11.4 في المائة 2012، وهو أعلى معدل بطالة في الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة، بما يعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في تلك المجموعة.

أما المجموعة الثانية، والتي تضم باقي الدول المتقدمة، والتي تمكنت نسبياً من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد شهد معدل البطالة بها انخفاضاً نسبياً خلال عام 2013، ولا سيما في الولايات المتحدة بفعل حزمة السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها لاستعادة النمو والتشغيل وساهمت في توفير نحو 8.9 مليون فرصة عمل جديدة في القطاع الخاص خلال الفترة (2010-2013)، وهو ما انعكس في تراجع معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 9.6 في المائة عام 2010 إلى 7.4 في المائة في عام 2013. من جهة أخرى سجلت معدلات البطالة تراجعاً في كل من اليابان والمملكة المتحدة وكندا لتصل إلى نحو 4 في المائة و7.6 في المائة و7.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013، مقابل معدلات بلغت 4.3 في المائة و8.0 في المائة و7.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012، (الملحق 3/1).

## أسعار الفائدة

اتجهت أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى الانخفاض في غالبية دول العالم سواء النامية أو المتقدمة على ضوء سياسات التيسير الكمي التي انتهجتها البنوك المركزية، حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل بالدول المتقدمة من 2.0 في المائة عام 2012 إلى 1.4 في المائة عام 2013. وانخفض سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة، واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من 0.7 في المائة و0.3 في المائة و0.6 في المائة و0.8 في المائة عام 2012، إلى 0.4 في المائة و0.2 في المائة و0.2 في المائة و0.3 في المائة عام 2013، في حين بقيت عند مستواها البالغ 1.2 في المائة في كندا.

أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فقد شهدت انخفاضاً سنوياً منذ الأزمة المالية العالمية على ضوء برامج التيسير الكمي التي نفذتها البنوك المركزية لشراء الأوراق المالية الحكومية لخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض الاستثمارات بالاقتصادات المتقدمة مما حدا بالبنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل بهدف

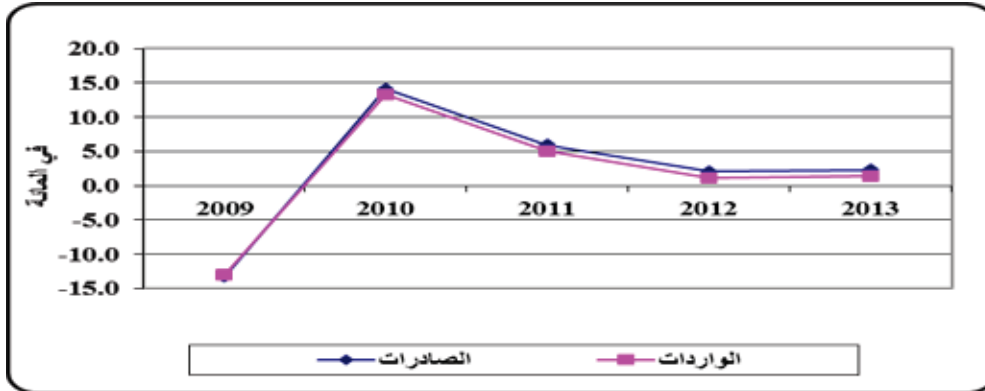
تحفيز الاستثمارات ودعم الطلب الكلي، أملاً أن تساهم تلك السياسات في خروج اقتصاداتها من حالة التباطؤ التي تعاني منها. وخلال عام 2013، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل اتجاهاً متبايناً، حيث وصلت اتجاهها نحو الانخفاض خلال النصف الأول من العام وذلك قبل إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شهر مايو عن اعتزامه الانسحاب بشكل تدريجي من برامج التيسير الكمي مع التحسن النسبي في آفاق النمو والتشغيل في الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى اتجاه أسعار الفائدة طويلة الأجل نحو الارتفاع خلال النصف الثاني من العام. وانعكاساً للتطورات المشار إليها ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا من 1.8، و1.9 و1.9 في المائة عام 2012 إلى 2.3 و2.4 و2.1 في المائة على التوالي عام 2013، في حين انخفضت في اليابان ومنطقة اليورو من 0.8 في المائة، و3.9 في المائة عام 2012 إلى 0.7 في المائة و3 في المائة عام 2013. الملحق (4/1).

### التجارة والمدفوعات

سجلت معدلات نمو التجارة الدولية تحسناً طفيفاً خلال عام 2013 لتبلغ نحو 3.0 في المائة مقابل 2.8 في المائة عام 2012، وهو ما يعزى إلى التحسن النسبي في نشاط التجارة الدولية بمنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة خلال النصف الثاني من عام 2013. وكذا بفضل الزيادة الكبيرة في تجارة الصين، حيث تخطت تجارتها الخارجية لأول مرة عتبة أربعة تريليون دولار لتصل إلى نحو 4.16 تريليون دولار بارتفاع نسبته 7.6 في المائة عن عام 2012، وبذلك أصبحت الصين القوة التجارية الأولى في العالم، متخطيةً الولايات المتحدة.

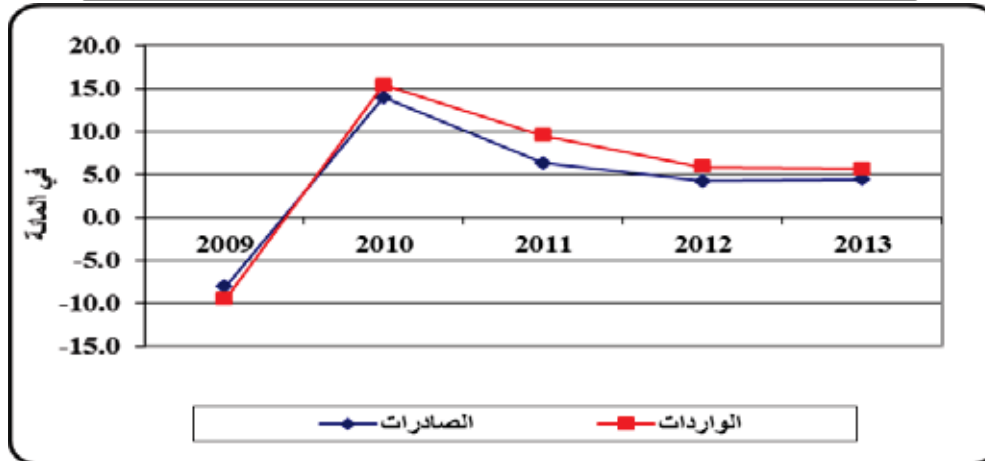
وعلى مستوى الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو صادراتها ليبليغ نحو 2.3 في المائة مقابل 2.1 في المائة عام 2012، كما ارتفع معدل نمو وارداتها ليبليغ 1.4 في المائة عام 2013 مقابل 1.1 في المائة عام 2012. وتفصيلاً، فقد شهد عام 2013 تحسناً نسبياً في قيمة التجارة الخارجية لكل من الولايات المتحدة واليابان، كما ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بشكل طفيف ليبليغ نحو 4.4 في المائة عام 2013 مقابل 4.2 في المائة عام 2012. ولا يزال هذا النمو دون المتوقع، وهو ما يعزى بالإضافة إلى تباطؤ النمو العالمي إلى استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية عام 2013، والتي تمثل جزءاً كبيراً من صادرات الدول النامية، كما أن وارداتها هي الأخرى حققت معدل نمو منخفض بلغ 5.6 في المائة عام 2013 مقابل 5.8 في المائة عام 2012، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة الخارجية في الدول المتقدمة (2009-2013)



المصدر: الملحق (5/1).

الشكل (4): معدلات نمو التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى (2009-2013)



المصدر: الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تحسنت بالنسبة للدول المتقدمة حيث ارتفعت بنسبة 0.6 في المائة عام 2013 بعد أن سجلت تراجعاً خلال عام 2012 بلغ 1.2 في المائة. هذا في حين حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى انخفاضاً في شروط التبادل التجاري في عام 2013، حيث تراجعت بنسبة 0.1 في المائة، مقابل نمو بنحو 0.3 في المائة عام 2012. ويرجع هذا إلى الانخفاض في أسعار النفط، وأسعار بعض السلع الغذائية، فحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة ( الفاو)، بلغ متوسط مؤشر أسعار السلع الأساسية 209.9 نقطة عام 2013 بتراجع نسبته 1.6 في المائة عن عام 2012. الملحق (5/1).

وبالنسبة لموازين المدفوعات، فقد تحول العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة عام 2012 والبالغ 26.6 مليار دولار إلى فائض بلغ 193.3 مليار دولار في عام 2013. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا

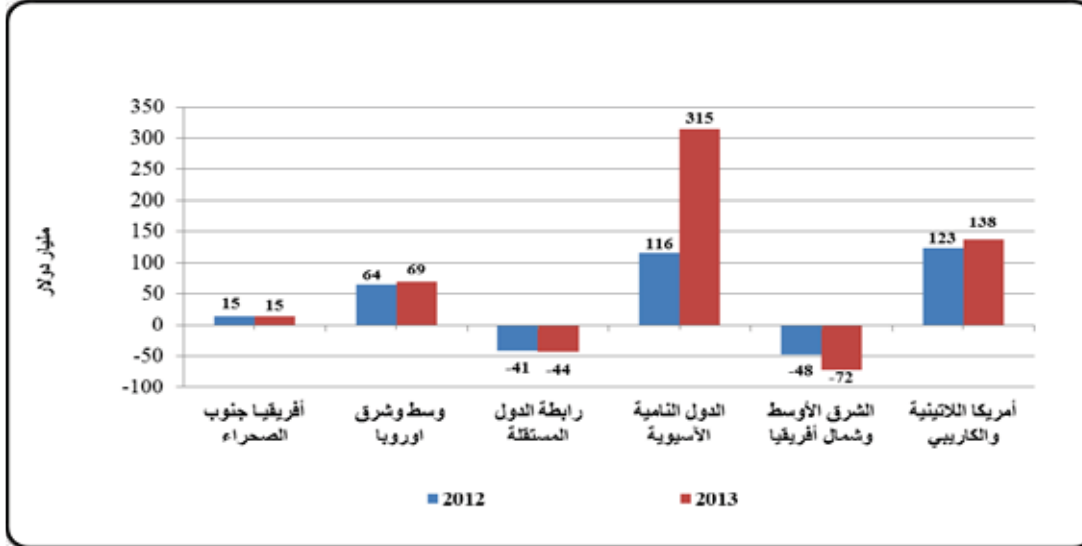
التحول من أهمها انخفاض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 440.4 مليار دولار عام 2012 إلى 379 مليار دولار عام 2013. وفي منطقة اليورو، حد انكماش اقتصادات هذه الدول والإجراءات المالية التشفيفية التي تبنتها من معدل نمو الواردات، وهو ما ساهم في ارتفاع فائض الحساب الجاري من 246 مليار دولار عام 2012 إلى 366 مليار دولار عام 2013 محققاً معدل نمو بلغ نحو 48.8 في المائة. في المقابل انخفض فائض الحساب الجاري في اليابان من 60.4 مليار دولار عام 2012 إلى 34.3 مليار دولار عام 2012 بنسبة تراجع بلغت 43.2 في المائة، وهو ما يعزى إلى استمرار ارتفاع واردات اليابان من النفط في ظل توقف عدد من مفاعلاتها النووية عن العمل في أعقاب الزلزال الذي أدى إلى تسرب إشعاعي لهذه المفاعلات، حيث تعتبر اليابان رابع أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم. كذلك أدى انخفاض قيمة الين الياباني مقابل الدولار بنسبة 23 في المائة إلى ارتفاع قيمة الواردات اليابانية ومن ثم تراجع مستويات الفائض التجاري. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري لها من 107.5 مليار دولار إلى 172.3 مليار دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 60.3 في المائة الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية فقد أثر الانخفاض في أسعار المواد الأولية والمعادن والغذاء، وتباطؤ صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو، سلباً على حسابها الجاري، حيث انخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 368.4 مليار دولار في عام 2012 إلى 210 مليار دولار عام 2013، محققاً نسبة انخفاض بلغت 43 في المائة. ويعد هذا الفائض أقل فائض تحققه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد ساهم في انخفاض الفائض لدى المجموعة تراجع فائض الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وارتفاع العجز لدول أخرى. فقد انخفض فائض الحساب الجاري لرابطة الدول المستقلة ودول (الآسيان 5)، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 69.3 في المائة و23.7 في المائة و85.4 في المائة على التوالي خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، في حين ارتفع عجز الحساب الجاري لكل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة بلغت 38 و43.2 في المائة على التوالي.

#### التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

سجل صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية ارتفاعاً خلال عام 2013 حيث بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 مقابل 228.7 مليار دولار عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 83.6 في المائة، حيث وجد المستثمرون في الدول النامية ملاذاً آمناً لاستثماراتهم، في ظل حالة عدم اليقين التي اتسمت بها اقتصادات الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو. وفي هذا السياق، حققت البلدان النامية تحسناً في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013، وتجاوز نصيبها نصيب البلدان المتقدمة للعام الثاني على التوالي. ويرجع هذا التحسن بصفة أساسية إلى ارتفاع نصيب كل من الدول النامية الآسيوية وأمريكا اللاتينية والكاريبي من التدفقات المالية الخارجية الخاصة خلال عام 2013، حيث ارتفعت من 116.3 مليار دولار، و123.4 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2012 إلى 314.8 مليار دولار و138.0 مليار دولار عام 2013. هذا في حين تزايد صافي التدفق للخارج لكل من رابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (الملحق 7/1) والشكل (5).

الشكل (5): تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2012-2013)



المصدر: الملحق (7/1).

وبشكل عام ساهم انخفاض التدفقات المالية الخاصة إلى الخارج من الدول النامية من 477.6 مليار دولار عام 2012 إلى 242.1 مليار دولار عام 2013 في ارتفاع صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.

#### الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعها لتبلغ 8,016 مليار دولار في عام 2013 مقابل 7,406 مليار دولار في عام 2012، بزيادة بلغت نسبتها 8.2 في المائة. ويعد هذا انعكاساً لعدة عوامل، من أهمها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، كما أن حالة عدم اليقين السائدة على مستوى اقتصادات الدول المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو والولايات المتحدة، من جراء الأزمات المالية المتكررة التي تواجه هذه الاقتصادات، قد ساهمت أيضاً في ارتفاع الاحتياطات النقدية الدولية، بسبب زيادة لجوء الدول النامية للتحوط ضد الصدمات الخارجية.

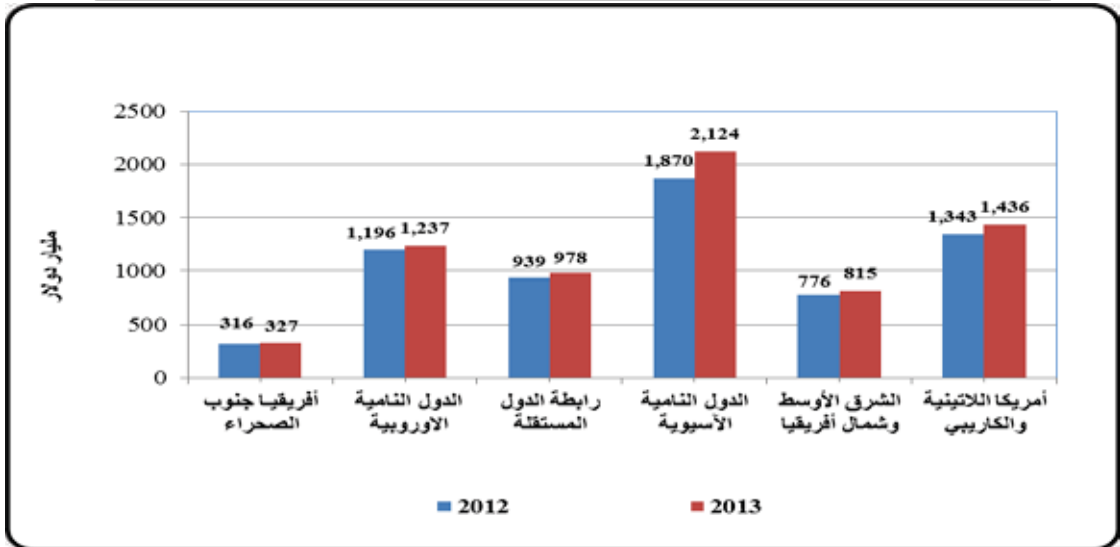
وعلى مستوى المجموعات الفرعية، فقد ارتفعت احتياطات الدول النامية الآسيوية من 4191 مليار دولار عام 2012 إلى 4684 مليار دولار عام 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 11.7 في المائة، وهو ما قد يعزى إلى التحسن الكبير في احتياطات الصين، ويشار إلى أن احتياطات الصين تمثل نحو 52 في المائة من إجمالي احتياطات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد ارتفعت احتياطاتها بنحو 9 في المائة لتبلغ نحو 1396 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت احتياطات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعاً محدوداً، في حين تراجع حجم احتياطات مجموعة دول رابطة الدول المستقلة خلال عام 2013 بنسبة بلغت 3.6 في المائة مقارنة بمستواها خلال عام 2012. الملحق (8/1).

### الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

لا تزال فجوة الموارد المحلية قائمة بالدول النامية، في ظل التباين بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلي الذي تأثر سلباً بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها بعض دول هذه المجموعة. وأدت هذه الفجوة إلى المزيد من الاستدانة، حيث ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية بنسبة 7.2 في المائة ليبلغ نحو 6,978 مليار دولار في نهاية عام 2013. وقد كان هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لكافة المجموعات الفرعية، وإن كان الارتفاع أكثر حدة في الدول النامية الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ حيث ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي لهاتين المجموعتين بنسبة 13.6 في المائة، و6.9 في المائة على التوالي، الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، فقد استحوذت الدول النامية الآسيوية على حوالي 30.4 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 20.6 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا على نسبة 17.7 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 14.0 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغت نسبة إجمالي مديونيتها نحو 11.7 في المائة من الإجمالي، الشكل (6).

الشكل (6): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة (2013-2012)



المصدر: الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بمؤشر مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات، فقد استقر هذا المؤشر خلال عام 2013 عند نفس المستوى المرتفع الذي سجله خلال عام 2012 والبالغ 23.3 في المائة. فبالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات نحو 58.2 في المائة، في حين بلغت 32.7 في المائة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و32.2 في المائة بدول رابطة الدول المستقلة. في المقابل لا

تزال مدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لباقي المجموعات، حيث تبلغ نسبتها في أفريقيا جنوب الصحراء نحو 13.2 في المائة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 16.0 في المائة، وفي الدول النامية الآسيوية نحو 24.7 في المائة.

### أسعار الصرف

تأثرت حركة العملات الرئيسية خلال عام 2013 بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبعدها من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام. ففي مطلع عام 2013 وجد الدولار دعماً نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي نسبياً في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو، والتي شهدت انكماشاً اقتصادياً. في المقابل تكاثفت عدة عوامل أخرى خلال العام لتعطي دفعة قوية لليورو مقابل الدولار خلال الفترة المتبقية من عام 2013. فمن جهة شهد الطلب على اليورو ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب إعلان بنك الصين والذي يمتلك أكبر احتياطي من الدولار يقدر بما يفوق 4 تريليونات دولار عن اتجاهه للتنوع بشكل أكبر في مكونات سلة العملات المتضمنة بالاحتياطات الرسمية للبلاد.

ومن جهة أخرى، ورغم إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2013 عن اتجاهه للانسحاب التدريجي من برنامج شراء الأوراق المالية الحكومية، وهو ما يعني اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية نحو الارتفاع، استمر الدعم القوي لليورو خلال النصف الثاني من العام على ضوء تأكيد البنك المركزي الأوروبي إنترامه القوي بتحقيق الاستقرار السعري، وهو ما قد يعني اتجاهه مستقبلاً لرفع أسعار الفائدة حال تحسن مستويات النمو بمنطقة اليورو. وقد ساهمت العوامل المشار إليها إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في استمرار الفوائض التجارية لبعض دول منطقة اليورو في دعم العملة الأوروبية وارتفاع قيمتها خلال العام 2013 مقابل الدولار.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها ومستويات الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال عام 2013، فقد تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة 3.2 في المائة مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو من 1.286 دولار عام 2012 إلى 1.328 دولار عام 2013. في المقابل ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني مع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني من 1.585 دولار عام 2012 إلى 1.564 دولار عام 2013 بنسبة ارتفاع في قيمة الدولار بلغت 1.3 في المائة. كما شهد الدولار ارتفاعاً مقابل الين الياباني حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين من 0.013 دولار عام 2012 إلى 0.010 عام 2013، بنسبة ارتفاع في قيمة الدولار بلغت 23 في المائة، وهو ما يعكس تأثير السياسات النقدية التوسعية التي تم تبنيها في اليابان لدعم النمو وتعزيز تنافسية الصادرات اليابانية، جدول (10/1).



### أسواق الأسهم والسندات الدولية

بالرغم من الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها أسواق الأسهم والسندات الدولية أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد شهدت تلك الأسواق نمواً ونشاطاً خلال عام 2013، حيث مثلت تلك الأسواق البديل الأمثل لملء الفجوة التي تركتها البنوك في مجال التمويل طويل الأجل أو تمويل البنية التحتية، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت البنوك أكثر تشدداً في منح الائتمان منذ بداية الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، تشير بيانات المؤشرات الرئيسية في الأسواق العالمية إلى ارتفاع مؤشر "فوتسي 100" بالمملكة المتحدة ليصل إلى 6,749 نقطة في نهاية عام 2013 مقارنة بـ 5,897 نقطة في نهاية عام 2012 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 14.4 في المائة. وفي فرنسا ارتفع مؤشر "كاك" من 3641 نقطة إغلاق 2012 إلى 4,295 نقطة إغلاق 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 17.9 في المائة.

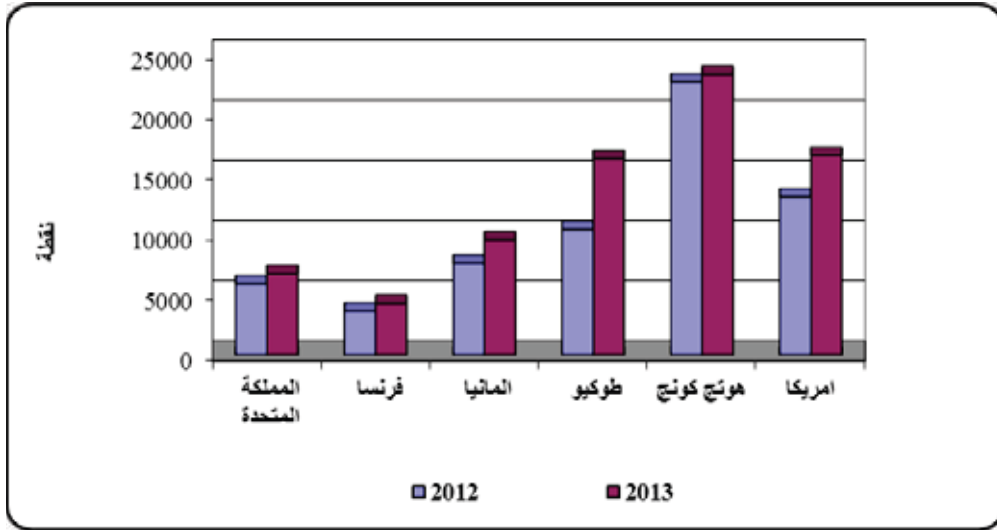
وفي ألمانيا ارتفع مؤشر داكس من 7,612 نقطة إغلاق 2012 إلى نحو 9,552 نقطة إغلاق عام 2013، محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 25.5 في المائة. أما في بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" في اليابان من 10,395 نقطة إغلاق 2012 إلى 16,291 نقطة إغلاق 2013 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 56.7 في المائة. وفي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر "داو جونز" من 13,104 نقطة عام 2012 إلى 16,576 بنسبة ارتفاع بلغت 26.5 في المائة، الجدول رقم (1) والشكل (7).

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال الفترة (2013-2009)

السوق	المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
المملكة المتحدة	FTSE 100	5500	6013	5572	5897	6749
فرنسا	CAC 40	4013	3900	3136	3641	4295
ألمانيا	DAX	4338	5608	5898	7612	9552
طوكيو	Nikkei 225	10564	10398	8398	10395	16291
هونغ كونج	Hang Seng	21823	23436	20390	22657	23306
أمريكا	Dow Jones	10572	11670	12880	13104	16577

المصدر: أسواق الأوراق المالية العالمية.

الشكل (7) : تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية (2012-2013)



المصدر: أسواق الأوراق المالية العالمية

### التطورات في أسواق النفط العالمية

رغم تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2013، إلا أن الطلب العالمي على النفط سجل ارتفاعاً ليصل إلى 89.9 مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد بنحو 1.2 في المائة عن مستوى الطلب على النفط المسجل خلال عام 2012. وانعكست الزيادة في الإنتاج في انخفاض أسعاره النفط خلال الفترة، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى 105.9 دولار/ برميل عام 2013، بالمقارنة مع 109.5 دولار/ برميل في عام 2012، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.3 في المائة. ويرجع هذا الانخفاض كما سبق الإشارة لوفرة الإنتاج، وخاصة الإنتاج من خارج أوبك، وبخاصة دول أمريكا الشمالية. هذا في حين حافظت الدول الأعضاء بمنظمة أوبك على إنتاجها، ومن جهة أخرى كذلك ساهم التطور الإيجابي في ملف إيران النووي، ومن ثم التخفيف من الحظر النفطي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.

وفيما يتعلق بالإنتاج النفطي، فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الإنتاج العالمي من النفط الخام شهد ارتفاعاً عام 2013، حيث بلغ نحو 75.5 مليون برميل/ يوم خلال عام 2013، بارتفاع قدره 1.9 مليون برميل/ يوم، عن عام 2012. وبلغ إنتاج دول أوبك 31.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة انخفاض قدرها 4.1 في المائة عن العام السابق. وتشير البيانات إلى أن إنتاج النفط فاق الطلب خلال هذا العام، مما أتاح تخزين كميات كبيرة من النفط لذا فقد ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) ليبليغ 7,822 مليون برميل في نهاية عام 2013، مرتفعاً بنحو 796 مليون برميل، أي بنسبة 11.3 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام. وقد ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1,278 مليار برميل عام 2013، بارتفاع بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت قرابة 1,267 مليار برميل.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية<sup>(8)</sup>

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى نحو 4.2 في المائة عام 2013 مقابل نحو 4.6 في المائة لعام 2012. وبالرغم من أهمية تأثير العوامل الخارجية في تحقيق هذا المعدل المتواضع، مثل أزمة الديون السيادية الأوروبية ودورها في تباطؤ التجارة الدولية ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك عدة عوامل نابعة من داخل المنطقة العربية ساهمت في الأخرى في هذا الأداء المتواضع لاقتصاداتها مقارنة بالمستويات المسجلة في السنوات السابقة، ومن أهمها انخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض البلدان العربية المُصدرة للنفط بالإضافة إلى استمرار تأثير بعض الدول العربية الأخرى بتداعيات التحولات السياسية التي مرت بها.

وبالنسبة لمعدلات التضخم فقد شهدت الدول العربية انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليبلغ 5.2 في المائة في المتوسط خلال عام 2013 مقابل نحو 6 في المائة عام 2012. ويعزى هذا الانخفاض في معدلات التضخم في عدد كبير من الدول العربية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وأسعار النفط. في المقابل شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً في بعض الدول العربية الأخرى، ففي السودان ارتفعت معدلات التضخم نتيجة رفع الدعم عن المحروقات وتراجع قيمة الجنيه السوداني. وارتفعت معدلات التضخم في تونس نتيجة زيادات الأجور التي أقرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011. وفي اليمن سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات تضخم منخفضة تراوحت بين 1.1 في المائة في الإمارات و 5.6 في المائة في الأردن.

وقد تضافرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية غير المواتية، في ارتفاع حجم المتعطلين عن العمل في الدول العربية عام 2013 ليبلغ حوالي 18.1 مليون متعطل وبمتوسط معدّل بطالة يبلغ حوالي 17.4 في المائة وهو أعلى معدّل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وقد سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة أدنى مستويات البطالة في العالم العربي بين إجمالي السكان. أما الدول العربية الأقل نمواً مثل جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والقمر والدول التي تعيش ظروفاً استثنائية على غرار فلسطين وليبيا وسورية فقد شهدت معدلات بطالة مرتفعة.

وفيما يتعلق بتوجهات السياسة النقدية فقد انعكس انخفاض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية على أسعار الفائدة بالدول العربية، حيث أبقّت الدول العربية المصدرة للنفط والتي يبنّي معظمها أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة التي تم تطبيقها في أعقاب الأزمة المالية العالمية تماشياً مع موقف السياسة النقدية الأمريكية، وبخاصة على ضوء كون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف دفع النشاط الاقتصادي وحفز أنشطة القطاعات غير النفطية في عدد من تلك البلدان. وقد بلغ عدد الدول العربية التي أبقّت على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير عام 2013 نحو خمس عشرة دولة، بينما اتجهت دولتان إلى خفض أسعار الفائدة خلال العام هما مصر والأردن، ولم تقم أي دولة عربية برفع سعر فائدة السياسة النقدية خلال عام 2013.

(8) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية بشكل تفصيلي.

وقد أثر انخفاض أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية، على قيم التجارة الخارجية للدول العربية، حيث حققت الصادرات العربية الإجمالية عام 2013 انخفاضاً بنسبة طفيفة بلغت 0.2 في المائة لتبلغ 1,319 مليار دولار مقابل نحو 1,322 مليار دولار عام 2012. أما الواردات العربية الإجمالية، فقد شهدت زيادة عام 2013 لتبلغ ما قيمته نحو 874 مليار دولار مقارنة مع 827 مليار دولار عام 2012، أي بزيادة بلغت نسبتها 5.8 في المائة. وعلى ضوء تلك التغيرات في جانب الواردات والصادرات العربية الإجمالية، ارتفعت التجارة الإجمالية عامي 2013 لتبلغ نحو 2,193 مليار دولار مقابل نحو 2,148 مليار دولار عام 2012، محققة بذلك معدل نمو بلغ نحو 2.1 في المائة. أما عن فائض الميزان التجاري فقد انخفض الفائض ليلعب نحو 445 مليار دولار عام 2013 مقابل 495 مليار دولار عام 2012 بمعدل انخفاض بلغ نحو 10.1 في المائة.

وبالرغم من التغيرات الخارجية والداخلية التي من شأنها أن تساهم في خفض مستويات الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، إلا أن حجم الاحتياطيات الرسمية قد ارتفع عام 2013 ليلعب نحو 1,375 مليار دولار مقابل نحو 1,262 مليار دولار عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 9 في المائة بدعم من استمرار ارتفاع الاحتياطيات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط خلال العام. وفي ظل عدم الاستقرار النسبي في الدول العربية والتطورات غير المواتية للاقتصاد العالمي فقد ارتفع حجم الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة إلى نحو 204 مليار دولار عام 2013 مقابل 181 مليار دولار عام 2012.

وعلى مستوى البورصات العربية فقد شهدت تحسناً ملموساً عام 2013، فإلى جانب ترقية بعض الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كان أداء الأسواق المالية العربية بصورة مجتمعة أفضل من أداء جميع الأسواق المالية الناشئة الأخرى. وقد عكس أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية هذه التطورات، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار أحد عشرة بورصة عربية، فقد شهد مؤشري الأسعار بسوقي دبي وأبوظبي الماليين، ارتفاعات كبيرة هي الأقوى منذ خمس سنوات، حيث تجاوزت نسبة الارتفاع 107 في المائة و63 في المائة على التوالي. كما ارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من الكويت والسعودية وقطر ومصر بنسب تراوحت بين 24.0 في المائة و27.5 في المائة. وارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من مسقط والبحرين و فلسطين وعمان بنسب 18.6 في المائة و17.2 في المائة و13.4 في المائة و5.5 في المائة على التوالي. فيما عرف مؤشري أسعار بورصتي تونس والدار البيضاء تراجعاً بنسبة 4.4 و2.6 في المائة على التوالي. وقد ساهم اضطراب المشهد السياسي والتخفيضات المتكررة من قبل وكالات التصنيف الدولية لتونس بشكل كبير في تراجع مؤشر أسعار البورصة التونسية.

أما بخصوص أسعار الصرف مقابل الدولار لقد حافظت الدول التي تربط عملتها مقابل الدولار على نفس أسعار صرفها دون تغيير لعام 2013 مع المقارنة بعام 2012 وهي الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان وقطر. في حين انخفضت أسعار صرف عملات تسع دول عربية مقابل الدولار وكان الانخفاض أقصاه لليرة السورية والتي تراجعت قيمتها مقابل الدولار بنسبة 67 في المائة خلال عام 2013.